الأمم المتحدة

A/C.4/74/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
2 December 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 15:00

الرئيس: السيد بحر العلوم ..... (العراق)

فيما بعد: السيدة باخر (نائبة الرئيس) ..... (النمسا)

المحتويات

بيان الرئيس

بيان مقدم من رئيس الجمعية العامة بشأن عمل اللجنة

البند 55 من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند 56 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند 57 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

البند 58 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند 59 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال)**

طلبات استماع

* البنود التي قررت اللجنة النظر فيها معًا.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-17234 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 15:05.

بيان الرئيس

1 - **الرئيس:** قال إن اللجنة نظرت في طائفة واسعة من المواضيع. ورغم التقدم الملحوظ في تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي ينص بوضوح على أن إخضاع الشعوب لسيطرة الأجنبي واستغلاله يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية، لا يزال هناك حتى الآن 17 إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. وبما أن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار يقترب من نهايته، فإن اللجنة ينبغي لها أن تكثف جهودها من أجل الوفاء بولايتها لإنهاء الاستعمار قبل التفكير بموضوع الإعلان عن عقد دولي رابع أو خامس. وينبغي للدول القائمة بالإدارة، من جانبها، أن تواصل التعاون مع اللجنة لتسهيل إيفاد البعثات الزائرة وعمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والكيانات الدولية الأخرى، إذ إن هذا التعاون يسهم في تحسين الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لسكان الأقاليم.

2 - وأضاف، مشيداً بالتضحيات الغالية لحفظة السلام، أنه قلق إزاء تزايد عدد الضحايا في صفوفهم، ودعا إلى رفع مستوى التعاون الدولي لوقف موجة عدم الاستقرار المتزايد في جميع أنحاء العالم، ولا سيما عند الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام والحفاظ عليه.

3 - واستطرد قائلاً إن العجز المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لعام 2019 بلغ 120 مليون دولار، الأمر الذي يهدد حياة مئات الألوف من الفلسطينيين. وفي ضوء ذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تدفع باتجاه الإبقاء على الوكالة وإبراز أهميتها الحيوية للاجئين الفلسطينيين.

4 - وأشار إلى أن عسكرة الفضاء الخارجي لها آثار جسيمة وتعرض مستقبل البشرية للخطر. وأكد أنه يتحتم على الدول الأعضاء تأكيد مرجعية القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في تحديد المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية. وفي الختام، دعا الوفود إلى الانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

بيان مقدم من رئيس الجمعية العامة بشأن عمل اللجنة

5 - **السيد محمد باند** (نيجيريا)، رئيس الجمعية العامة، قال إن اللجنة يتعين عليها أن تعمل بدأب وبحسن نية لكي تحقق توافق الآراء بشأن طائفة واسعة من المسائل المدرجة في جدول أعمالها. وأكد أن إنهاء الاستعمار هو إحدى المسائل المعلقة التي تندرج في صميم ميثاق الأمم المتحدة. وأشار إلى أن قدرا كبيرا من التقدم قد أحرز فيما يتعلق بالحق في تقرير المصير، لكن لا تزال هناك 17 قضية تتطلب إيلاء الاهتمام لها.

6 - وأضاف قائلاً إن الأونروا تحتاج إلى تمويل مستمر ويمكن التنبؤ به لضمان الاستقرار والأمن للاجئين الفلسطينيين. وأوضح أنه، على الرغم من المساهمات المقدمة من البلدان والمنظمات المانحة، لا تزال الحالة المالية الهشة للوكالة تثير القلق. ولذلك، دعا الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم عملها الحيوي.

7 - واستطرد قائلاً إن ضمان الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ولمنفعة البشرية، دون تمييز، هو مسؤولية مشتركة. وينبغي أن ينصب التركيز الرئيسي على إيجاد السبل الكفيلة بجني فوائد العلم والتكنولوجيا للاستثمار في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وينبغي أن تساعد أيضاً الخدمات والتكنولوجيات الفضائية في معالجة القضايا الرئيسية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

8 - وتابع قائلاً إنه يجب أن تكون لبعثات حفظ السلام ولايات واقعية وقابلة للتحقيق وأن يتوفر لها التمويل الكافي الذي يمكنها من الوفاء بمسؤولياتها في الميدان. وأشار إلى أن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام تضع خارطة طريق واضحة لجميع أصحاب المصلحة من أجل تجديد التزامهم الجماعي. وأوضح أن استكشاف جميع السبل الممكنة لجعل عمل البعثات أكثر فعالية هو إحدى السبل لتكريم ذكرى العديد من حفظة السلام الذين قتلوا في الميدان.

9 - وأردف قائلاً إن الدول الأعضاء قد توصلت، عقب مشاورات جرت في وقت سابق من هذا العام، إلى اتفاق بشأن هيكل جديد للإبلاغ وبرنامج عمل للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وأشار إلى أنه لا بد من أن يتم، خلال دورتها المقبلة، استعراض دقيق للمقترحات حتى يتسنى إحراز التقدم وتعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المضمار. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، يتعين تحسين دور المنظمة في تسوية

المنازعات بالطرق السلمية من أجل صون السلام والأمن الدوليين، وذلك عبر سبل منها الوساطة ومنع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام والحفاظ عليه.

10 - واختتم قائلاً إن تجديد الالتزام بمثل مؤسسي الأمم المتحدة، في ظل اقتراب الذكرى الخامسة والسبعين لإنشائها، هو أمر بالغ الأهمية. وأكد أن أعمال المنظمة هي التي ينبغي أن تحددها، موضحا أنه يمكن، بالعمل الجماعي، تحقيق هدف الأداء لخدمة الجميع.

علقت الجلسة الساعة 15:20 واستؤنفت الساعة 15:25

البند 55 من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (الوثيقة A/74/23 (الفصلان الخامس والثالث عشر) والوثيقة A/74/63)

البند 56 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (الوثيقة A/74/23 (الفصلان السادس والثالث عشر))

البند 57 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الوثيقة A/74/23 (الفصلان السابع والثالث عشر) والوثيقة A/74/80)

البند 58 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (الوثيقتان A/74/65 و A/74/65/Add.1)

البند 59 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال)* (الوثيقة A/74/23) (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر) والوثيقتان A/74/80 و A/74/341)

11 - **الرئيس:** قال إن جدول أعمال إنهاء الاستعمار هو أحد أهم إنجازات الأمم المتحدة ولا يزال يشكل أولوية. وقد أدت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار) دورا حاسماً في دعم مبدأ تقرير المصير، المكرّس في ميثاق الأمم المتحدة، وواصلت جهودها الدؤوبة لتعزيز عملية إنهاء الاستعمار وفقا لولايتها. بيد أن عملها لم يكتمل حتى الآن ولا يزال 17 إقليما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مدرجا على قائمة الأمم المتحدة. وختم قائلا إنه يحث جميع الدول الأعضاء، مع انتهاء العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، على مضاعفة جهودها لإحراز التقدم في مجال إنهاء الاستعمار.

12 - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية)، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، عرض تقرير اللجنة الخاصة عن عملها في عام 2019 (A/74/23)، وقال إن الفصل الأول يقدم عرضا عاما لأنشطة اللجنة الخاصة خلال دورتها لعام 2019 وخطط عملها في المستقبل. وتركّز الفصول من الثاني إلى الثاني عشر على مواضيع محددة وعلى الحالات الفردية في البلدان غير المتمتعة بالحكم الذاتي، في حين يتضمن الفصل الثالث عشر التوصيات المقدمة من اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة في شكل مشاريع قرارات. ويمكن الاطلاع على قائمة وثائق اللجنة الخاصة في عام 2019 في المرفق الأول وفي تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام 2019 في المرفق الثاني.

13 - واختتم قائلا إن اللجنة الخاصة واصلت، في عام 2019، الاضطلاع بولايتها والنظر في التطورات في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي السبعة عشر وبورتوريكو، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وللقرارات ذات الصلة. وقد كان هناك عدد كبير من المشاركين من هذه الأقاليم وأعضاء اللجنة الخاصة في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، المعقودة في غراند آنس، غرينادا، في أيار/مايو 2019. وقد اعتُمدت، في دورة اللجنة التي عُقدت في حزيران/يونيه، كافة القرارات والمقررات بتوافق الآراء.

14 - **السيدة ماغوايير** (غرينادا): تكلمت بصفتها رئيسة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، فقالت إن اللجنة الخاصة تواصل رصد تنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار. وقد اضطلعت بأنشطة مختلفة أثناء دورتها لعام 2019 وعملت مع 12 من أصل 17 إقليماً من الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقد حضر الحلقة الدراسية الإقليمية السنوية، التي عُقدت في غرينادا، عدد لم يسبق له مثيل من أعضاء اللجنة الخاصة.

15 - وأضافت قائلة إن اللجنة الخاصة قررت في حزيران/يونيه تغيير أساليب عملها لضمان الاستماع إلى أصوات الأقاليم قبل اعتماد مشاريع القرارات. وتحقيقا لهذه الغاية، تقترح جدولاً زمنياً معدلاً لعام 2020. ومن المقرر أن تتواصل أيضاً الحوارات غير الرسمية

السنوية بين مكتب اللجنة والدول القائمة بالإدارة والجهات المعنية صاحبة المصلحة.

16 - واستطردت قائلة إن القيام ببعثات زائرة هو نشاط أساسي من أنشطة اللجنة الخاصة، وفق التكليف الصادر عن الجمعية العامة؛ وتبعا لذلك، قررت اللجنة إيفاد بعثة زائرة إلى مونتسيرات بناء على طلب حكومة الإقليم المذكور وبموافقة الدولة القائمة بالإدارة. وفي هذا الصدد، يعتبر تعاون الطرفين موضع ترحيب.

17 - واستأنفت قائلة إنه يلزم على وجه الاستعجال إحراز تقدم في تنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار إذ لم يبق سوى عام واحد على نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وبناء على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يولي الأولوية للناس؛ ولا بد من إجراء حوار يتسم بالمزيد من الانتظام مع الدول القائمة بالإدارة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والجهات الفاعلة المعنية الأخرى، وتتوفر فيه الإرادة السياسية من الجميع.

18 - واختتمت قائلة إنه من الأهمية بمكان مواصلة الالتزام بالوفاء بالمسؤوليات تجاه شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي السبعة عشر حتى يتحقق القضاء التام على الاستعمار، وفق الدور المسند إلى الأمم المتحدة في ميثاق الأمم المتحدة، وتعرب اللجنة الخاصة عن خالص الأمل بأن تحظى توصياتها بتأييد واسع النطاق من اللجنة الرابعة.

19 - **السيد فييرا** (البرازيل): تكلم باسم الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها، فقال إن الجمعية العامة واللجنة الخاصة قد اعترفتا، منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة 2065 (د-20) في عام 1965، بأن مسألة جزر مالفيناس تتعلق بنزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وبأن السبيل إلى وضع نهاية لهذه الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة يتمثل في تسوية النزاع بين الطرفين بالوسائل السلمية وعن طريق التفاوض.

20 - وأضاف قائلا إن رؤساء الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها قد أكدوا مجددا، في البيان المشترك المعتمد في تموز/يوليه 2019، الأحكام الواردة في إعلان بوتريرو دي لوس فونيس المتعلق بجزر مالفيناس الصادر عام 1996 وأعادوا تأكيد تأييدهم لحقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع على السيادة. ومضى يقول إن مصلحة المنطقة تقتضي، علاوة على ذلك، إيجاد حل في أقرب وقت ممكن للنزاع على السيادة الذي طال أمده بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإعلانات الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية وغيرها من المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف. وأشار إلى أن الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها تؤكد من جديد أن العمل الانفرادي في المنطقة المتنازع عليها يتنافى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأبرز الاستعداد الكامل لحكومة الأرجنتين، ومناخ التعاون، والتقدم المحرز حتى الآن، فقال إن السوق الجنوبية المشتركة تدعو إلى زيادة تعزيز الحوار بين الطرفين من أجل استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل نهائي للنزاع على السيادة.

21 - وتابع متحدثا بصفته الوطنية، فقال إن حكومة بلده تواصل دعمها الطويل الأمد لحقوق الأرجنتين المشروعة في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ونظرا لأن الحالة الاستعمارية ''الخاصة والفريدة'' المعنية هي نزاع على السيادة دام 200 سنة تقريبا، فإن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أن السكان البريطانيين في الجزر قد أُدخلوا أثناء احتلال غير شرعي. وعلاوة على ذلك، نظرا لأن جزر مالفيناس تشكل جزءا من إقليم الأرجنتين، فإن مبدأ السلامة الإقليمية ينطبق. ولذا تدعو البرازيل كلا الطرفين إلى استئناف المفاوضات. واسترسل قائلا إن تسوية النزاع تتوقف على إجراء حوار بين الطرفين وإكمال مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام على النحو الذي صدر تكليف به من الجمعية العامة في القرار 9/37. وفي هذا الصدد، ذكر أن البرازيل تعترف بالجهود البنّاءة التي تبذلها الأرجنتين والمملكة المتحدة لتعزيز العلاقات الثنائية والتوصل إلى اتفاقات عملية في إطار صيغة السيادة فيما يتعلق بجنوب المحيط الأطلسي. وقال إن إدخال تحسينات على العلاقة الثنائية سيساعد على تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات بهدف إعادة السيادة الكاملة على الجزر إلى الأرجنتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

22 - واستطرد قائلا إن وفد بلده يدعو الطرفين إلى احترام قرار الجمعية العامة 49/31، الذي يلزمهما بالامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الحالة. ويشمل ذلك الامتناع عن أي استكشاف أو استغلال للموارد الطبيعية في المنطقة المتنازع عليها. وعلاوة على ذلك، لا تأذن

البرازيل، انطلاقا من روح التضامن مع الأرجنتين، ووفقا لهذا القرار، باستخدام موانئها أو مطاراتها من جانب السفن أو الطائرات المتجهة إلى جزر مالفيناس إلا إذا امتثلت لهذا القرار.

23 - وتابع قائلا إن جنوب المحيط الأطلسي هو منطقة سلام وتعاون، خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، ومكرّسة لما تتسم به أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الأفريقية في جنوب المحيط الأطلسي من انسجام وتسوية سلمية للنزاعات. واختتم بالقول إن استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة هو السبيل الصالح الوحيد لتسوية مسألة جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

24 - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن اللجنة الخاصة تؤدي دورا محوريا في عملية إنهاء الاستعمار وإن حكومة بلده تؤيد تأييدا تاما الجهود الرامية إلى إكمال هذه العملية التي أسفرت عن استقلال أكثر من 80 مستعمرة سابقة وتسوية حالات استعمارية خاصة وفريدة أخرى على أساس كل حالة على حدة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15).

25 - وأضاف قائلا إن الأرجنتين ستواصل الدفاع عن الحق في تقرير المصير في جميع الحالات التي ينطبق عليها هذا الحق. ومع ذلك، وكما أكدت محكمة العدل الدولية في فتواها بشأن أرخبيل شاغوس، لم تتشاور الجمعية العامة في بعض الحالات مع سكان إقليم معين، لأنها لا تعتبرهم شعبا له الحق في حرية تقرير المصير. فبمقتضى القانون الدولي، وعلى النحو الذي اعترفت به الجمعية العامة في قرارها 1514 (د-15)، ينبغي ألا يُستخدم تقرير المصير كذريعة للمس بسلامة أراضي الدول القائمة. وفي هذا السياق، ذكر أن اللجنة ينبغي أن تفهم الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة المشار إليها بوصفها ”مسألة جزر مالفيناس“، التي تنطوي على نزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

26 - وتابع قائلا إن النزاع يرجع إلى عام 1833، عندما احتلت المملكة المتحدة جزر مالفيناس بالقوة وطردت السلطات الأرجنتينية والسكان الأرجنتينيين. وأدخلت بعد ذلك مستوطنيها وتحكّمت تحكّما صارما في سياسات الهجرة التي واصلت بها تشكيل تركيبة سكان الإقليم على نحو يحقق مصالحها. وفي وقت الاحتلال، كانت الأرجنتين تمارس سيادتها بصورة مشروعة على الإقليم الذي ورثته عن إسبانيا وفقا للقانون الدولي. ومنذ ذلك الحين، دأبت الأرجنتين على الاحتجاج على هذا الاحتلال غير المشروع من جانب قوة أجنبية لجزء لا يتجزأ من أراضيها. واعترافا بأن سكان الجزر ليسوا شعبا خاضعا للاستعمار، اتخذت الجمعية العامة القرار 2065 (د-20)، الذي اعترفت فيه بوجود نزاع بشأن السيادة على هذه الجزر وأشارت إلى أن إيجاد حلّ له لا يتأتى إلا من خلال إجراء مفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، مع إيلاء الاعتبار لمصالح سكان الجزر.

27 - ومضى يقول إن الجمعية العامة تفهم أنه لا يوجد في جزر مالفيناس شعب يخضع للسيطرة الاستعمارية الأجنبية، وهو شرط مسبق ضروري بموجب القرار 1514 (د-15) لتطبيق مبدأ تقرير المصير. وقد أُبقي على هذا المعيار في أكثر من 40 قرارا اتخذته الجمعية العامة واللجنة الخاصة منذ عام 1965. ولا تستتبع الطبيعة الثنائية للنزاع بأي حال تجاهل مصالح سكان الجزر؛ فعلى العكس من ذلك، ينص دستور الأرجنتين على أنه يجب على جميع الأرجنتينيين احترام طريقة حياة سكان الجزر.

28 - وتابع كلامه قائلا إن نزاع عام 1982، الذي اندلع عندما كانت الأرجنتين تحت الحكم الدكتاتوري العسكري، لم يغيّر الطابع القانوني للنزاع، ناهيك عن إيجاد حل له. وقد فهمت ذلك الجمعية العامة التي اتخذت القرار 9/37 والقرارات اللاحقة التي تطلب إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات. ومنذ ذلك الحين، رفضت المملكة المتحدة استئناف المفاوضات على الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي، وعلى الرغم من أن ذلك يتعارض مع التزام جميع الدول الأعضاء، بموجب المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وأفاد بأن الأرجنتين أعربت عن استعدادها ليس فقط لاستئناف المفاوضات بل أيضا للمساهمة في مهمة المساعي الحميدة التي كلفت بها الجمعية العامة الأمين العام.

29 - وأردف قائلا إن الأرجنتين ما فتئت تحث على تجديد العلاقة مع المملكة المتحدة، مع اتباع نهج بناء إزاء جدول الأعمال الثنائي بأكمله. وقد أتاح ذلك لها أن تعالج، في إطار صيغة مظلة السيادة، المجالات ذات الاهتمام المشترك في جنوب المحيط الأطلسي. ومن أجل التشجيع على توثيق الروابط بين الأرجنتين القارية وجزر مالفيناس، اتفقت الحكومتان على تنظيم رحلة أسبوعية ثانية، تنطلق من ساو باولو، البرازيل، وتتوقف في قرطبة مرتين في الشهر. وذلك بالإضافة إلى الرحلة الجوية الموجودة التي تنطلق من بونتا أريناس، وتتوقف في ريو غاليغوس.

30 - وأضاف قائلا إن الأرجنتين استأنفت، بعد 14 عاما، التعاون العلمي في مجال صيد الأسماك؛ وجرى تنظيم رحلتين بحريتين بحثيتين مشتركتين في شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر 2019. وبمساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أمكن التعرف على رفات 114 جنديا أرجنتينيا دفنوا في مقبرة داروين في جزر مالفيناس. وللأسف، وعلى الرغم من هذا التقدم، لم يكن من الممكن تحديد المفاوضات بشأن مسألة السيادة. فالمملكة المتحدة واصلت اتخاذ إجراءات انفرادية في المنطقة المتنازع عليها، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، في تجاهل لقرار الجمعية العامة 49/31، الذي يحث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الوضع في الوقت الذي لا تزال فيه المفاوضات التي أوصت بها الأمم المتحدة جارية.

31 - واستطرد قائلا إن الأرجنتين تؤكد التزامها الثابت بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع، وتدعو المملكة المتحدة إلى أن تبدي نفس الالتزام بالوفاء بتعهداتها بموجب القرارات ذات الصلة. وشدد على أهمية مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام، وهي ولاية عهدت بها إليه الجمعية العامة في عام 1982 وأكدتها اللجنة من جديد عاما بعد عام.

32 - وختم كلامه قائلا إن حكومة الأرجنتين تؤكد من جديد حقوقها السيادية المشروعة التي لا تسقط بالتقادم على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وتكرر أيضا تأكيد تأييدها لمبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتعرب عن ثقتها الكاملة في أن المناخ الجديد الذي يسود علاقتها مع المملكة المتحدة سيسهم في تهيئة الظروف التي تتيح للحكومتين الجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل تسوية النزاع على السيادة الذي طال أمده.

33 - **السيد غوتيريس بلاتا** (كولومبيا): قال إن بلده يؤيد تماما حقوق الأرجنتين في النزاع على السيادة فيما يتعلق بجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، ويسلّم بأن هذه المسألة حالة استعمارية خاصة وفريدة. وأضاف أن السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع هو من خلال التفاوض على تسوية سلمية بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة. فينبغي أن تستأنف الحكومتان المفاوضات في أقرب وقت ممكن بهدف إيجاد حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة. وأعرب عن تأييد وفد بلده التام لمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام من أجل تيسير امتثال الطرفين لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

34 - وأردف قائلا إنه على الرغم من مرور أكثر من 50 عاما على اتخاذ قرار الجمعية العامة 2065 (د-20)، لم يتم حل النزاع. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الوضع في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ العملية التي أوصت بها الجمعية العامة في الجزر، وفقا لقرار الجمعية العامة 49/31.

35 - واختتم بالقول إن كولومبيا تكرر الإعراب عن تأييدها لمقترح الأمين العام لإصلاح ركيزة السلام والأمن بهدف تعزيز كفاءة واتساق عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والمواءمة مع الأولويات الأخرى بما في ذلك التنمية وحقوق الإنسان، وبالتالي تحسين الأثر الذي تحدثه إجراءات الأمم المتحدة.

36 - **السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): قال إن بلده يؤكد مجددا دعمه الكامل لحق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي أو الاستعماري في تقرير مصيرها وهو حق غير قابل للتصرف. وقال إن بلده يحث الأمم المتحدة على تكثيف جهودها من أجل إنهاء جميع أشكال الاستعمار، ويحث الدول القائمة بالإدارة على الوفاء بمسؤولياتها بموجب جميع القرارات الدولية ذات الصلة، والعمل على تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتعليمي للأقاليم الخاضعة لسيطرتها، والعمل على الوصول إلى حلول بناءة وعملية عبر عملية حوار تشمل جميع الأطراف.

37 - وأضاف أن المملكة العربية السعودية تعيد تأكيد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، بما في ذلك الحق في إقامة دولة مستقلة طبقاً للقرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية من أجل حل الدولتين، على أساس حدود عام 1967 وجعل القدس عاصمة لها. وقال إن على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية إجبار إسرائيل على تنفيذ القرارات الدولية الداعية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وانسحابها من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية.

38 - وأشار إلى مسألة الصحراء المغربية، فقال إن المملكة العربية السعودية ترحب بالجهود التي يضطلع بها الأمين العام من أجل استئناف المفاوضات السياسية بين الطرفين تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وترحب كذلك بعقد اجتماعي مائدة مستديرة في

جنيف بمشاركة المغرب والجزائر وموريتانيا والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو). وقال إنها تشيد أيضا بالتزام الأطراف بالمشاركة في اجتماع مائدة مستديرة ثالث، عملا بقرار مجلس الأمن 2468 (2019).

39 - وأعرب عن إشادة المملكة العربية السعودية بالحكومة المغربية للجهود التي تبذلها بجدية وحسن نية، تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل إيجاد حل للنزاع. وأعاد تأكيد تأييد حكومته للمقترح المغربي للحكم الذاتي لمنطقة الصحراء، باعتبار أنه يوفر حلاً بناءً ومنصفًا وتوفيقيًا يراعي خصوصيات سكان المنطقة، ويضمن للمنطقة أن تؤدي دورًا فعالا في تنمية الشعب المغربي، ويفي بالمعايير الدولية من خلال منح سكان الصحراء المغربية سلطات أوسع، ويمتثل للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وذكر أنه ينبغي الإشادة بنفس القدر بالجهود المغربية لتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية وحقوق الإنسان في منطقة الصحراء، ولا سيما من خلال التعاون الإيجابي مع آليات حقوق الإنسان الدولية. وأضاف أن المملكة العربية السعودية ترفض جميع المقترحات التي تمس بمصالح المغرب أو سيادته أو سلامته الإقليمية، وتعيد التأكيد على أنه لن يتم التوصل إلى حل إلا إذا شاركت جميع الأطراف في حوار يدور في جو من الهدوء والتعاون.

40 - وأعرب عن إدانة المملكة العربية السعودية لاستمرار الاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي، حيث إن هذه الجزر تشكل جزءا لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة. وقال إن هذا الاحتلال يشكل تهديدا للاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين ويتعارض مع القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وأعاد التأكيد على السيادة الكاملة للإمارات العربية المتحدة على الجزر وأعرب عن دعم جميع الجهود السلمية الرامية إلى إعادة هذه السيادة، سواء عبر المفاوضات المباشرة أو بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

41 - **السيد لام باديا** (غواتيمالا): قال إن الشعوب الْمُسْتَعْمَرة يحق لها أن تقرر وضعها السياسي ومستقبلها بحرية، ولكن مبدأ تقرير المصير ليس مطلقاً. فعلى النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، يجب ألا يُستخدم هذا المبدأ ذريعةً لتقويض السلامة الإقليمية للدول القائمة. وفي حالة النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، انْتُهِكَتْ السلامة الإقليمية للأرجنتين في عام 1833 باحتلال جزء من أراضيها وتشريد السكان وسلطات الأرجنتين. ومُنِعَ منذئذٍ استيطان الأرجنتين في جزر مالفيناس والمناطق الأخرى. واعترفت الأمم المتحدة بهذه الحالة الاستعمارية باعتبارها ''خاصة وفريدة''، بسبب خصائصها المميزة. وتنطوي هذه الحالة على إقليم مُسْتَعْمَر، ليس على شعب مُسْتَعْمَر. وحث المجتمع الدولي مرارا وتكرارا الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات بشأن النزاع على السيادة في أقرب وقت ممكن.

42 - وأعرب عن ترحيب وفده بالحفاظ على الروابط التجارية والثقافية والسياسية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، مما يساعد على تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، أعرب عن إشادة وفده بالإرادة السياسية التي تبديها الأرجنتين باستمرار في سبيل حل النزاع وفقا لميثاق الأمم المتحدة. بيد أنه أعرب عن قلق وفده العميق إزاء استمرار الإجراءات الانفرادية التي تتخذها المملكة المتحدة، والتي تؤخر حل النزاع. ودعا المملكة المتحدة إلى المشاركة في المفاوضات من أجل التوصل إلى حل نهائي وسلمي يعود بالفائدة على الطرفين. وذكر أن الوقت قد حان لاستخدام النظام المتعدد الأطراف، لا سيما وسائل التسوية السلمية للمنازعات المنصوص عليها في إطار القانون الدولي.

43 - وأشار إلى مسألة الصحراء الغربية، فقال إن وفده يرحب بعقد اجتماعي مائدة مستديرة بمشاركة الجزائر والمغرب وموريتانيا وجبهة البوليساريو، وكذلك باتفاق جميع المشاركين على عقد اجتماع مائدة مستديرة ثالث بهدف مواصلة مناقشة عناصر التقارب. وقال إن غواتيمالا تدعم الجهود التي يبذلها المغرب من أجل إيجاد حل سياسي، ويؤيد المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي طُرحت في عام 2007، والتي تشكل أساسا واقعيا وجادا وذا مصداقية للتوصل إلى حل عبر المفاوضات بين الطرفين، مع احترام سلامة المغرب الإقليمية وسيادته الوطنية. واختتم قائلا إنه لا بد من إيجاد حل للمسألة، ليس فقط من أجل شعب الصحراء الغربية، ولكن أيضا من أجل الاستقرار والأمن والتكامل في المنطقة المغاربية.

44 - **السيد أريولا راميريز** (باراغواي): قال إن مبدأ تقرير مصير الشعوب، بوصفه ركيزة من ركائز نظام العلاقات الدولية الحديث، يوفر الأساس للعلاقات السلمية والودية فيما بين الدول. ولا تزال باراغواي ملتزمة بعملية إنهاء الاستعمار، التي أتاحت لعدد من البلدان الانضمام إلى الأمم المتحدة. غير أن المجتمع الدولي يجب أن يواصل جهوده للسماح للأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي بتحقيق أهدافها.

45 - وقال إن قراري الجمعية العامة 1514 (د-15) و 1541 (د-15) هما أكثر الصكوك فائدة وشفافية فيما يتعلق بضمان الممارسة الكاملة للسيادة. ومن أجل إحراز تقدم نحو إنهاء الاستعمار، يجب أن تتجاوز الإرادة السياسية لإنهاء الاستعمار جهود أي حكومة بعينها، لأن هذا التقدم يأتي استجابة لمطالبات طويلة الأمد بالحقوق.

46 - وأردف بقوله إن وفده يعيد التأكيد على دعمه الحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وينبغي لجمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل إيجاد حل دائم وسلمي لهذا الخلاف. وأعرب عن إشادة وفده بالاستعداد الذي ما فتئت تبديه حكومة الأرجنتين لاستكشاف جميع السبل التي يمكن أن تفضي إلى حل سلمي للنزاع، وإشادته بموقفها البنّاء المؤيّد لسكان جزر مالفيناس.

47 - وأشار إلى مسألة الصحراء الغربية، فقال إن باراغواي تؤيد العملية السياسية الجارية تحت رعاية الأمين العام، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي اتخذت منذ عام 2007، بما فيها القرار 2468 (2019).

طلبات استماع (A/C.4/74/2 و A/C.4/74/3 و A/C.4/74/4 و A/C.4/74/5 و A/C.4/74/6)

48 - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى 178 طلبًا للاستماع في إطار البند 59 من جدول الأعمال، منها 32 طلبا تتعلق ببولينيزيا الفرنسية (A/C.4/74/2)، وطلب واحد يتعلق بجبل طارق (A/C.4/74/3) و 13 طلبا تتعلق بغوام (A/C.4/74/4) وثلاثة طلبات تتعلق بكاليدونيا الجديدة (A/C.4/74/5) و 129 طلبا تتعلق بالصحراء الغربية (A/C.4/74/6). واعتبر الرئيس أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

49 - *وقد تقرر ذلك.*

50 - **السيد الرويعي** (البحرين): قال إن الجهود المتميزة للأمم المتحدة من أجل إنهاء الاستعمار امتدت لعدة عقود. وفي هذا السياق، تعيد البحرين تأكيد دعمها الثابت لطموح الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود عام 1967، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، التي تنص على حل الدولتين.

51 - وفيما يتعلق بالصحراء المغربية، قال إن البحرين تدعم الجهود الجادة والموثوقة التي تبذلها الحكومة المغربية لإيجاد حل سياسي للنزاع على أساس خطتها للحكم الذاتي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تؤيد إجراء عملية سياسية برعاية الأمين العام ومبعوثه الشخصي. ويجب السعي إلى إجراء تلك العملية بطريقة تعترف بسيادة المغرب ووحدته وسلامته الإقليمية.

52 - واسترسل قائلا إنه يجب إعادة السيادة المشروعة للإمارات العربية المتحدة على الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران، وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وعلاوة على ذلك، ينبغي لإيران أن تتفاعل مع الجهود الجادة التي تبذلها الإمارات العربية المتحدة لحل هذه المسألة، إما من خلال المفاوضات أو من خلال محكمة العدل الدولية.

53 - واختتم بقوله إن وفده يحث المجتمع الدولي على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لتمكين جميع الشعوب من العيش في أمان واستقرار، وهو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

54 - **السيدة المعمري** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن وفدها يأمل في أن يتحقق مزيد من التقدم نحو تسوية المنازعات على نحو يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المضطربة. وأعربت عن ترحيب وفدها في هذا الصدد بالاجتماعات التي عُقدت مؤخرا بشأن مسألة الصحراء المغربية والزخم العام المتجدد الذي تغذيه جهود الأمين العام. وقالت إن مبادرة الحكم الذاتي المغربية تشكل حلا توافقيا يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ويحفظ السلامة الإقليمية للمملكة المغربية. وأعربت عن تأييد حكومتها للجهود المتعددة الجوانب التي يبذلها المغرب من أجل تحسين ظروف معيشة سكان الصحراء.

55 - وأضافت أن التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية هو شرط مسبق للاستقرار الإقليمي. ونوهت إلى أن الانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال ضد الفلسطينيين وإنشاءها حقائق جديدة على الأرض ستمكن الجماعات المتطرفة من استغلال معاناة

الفلسطينيين لتقويض السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وقالت إن الإمارات العربية المتحدة تدعو اللجنة بالتالي إلى تكثيف جهودها لإنهاء الجمود الحالي في عملية السلام، ومن ثم التخفيف من معاناة الفلسطينيين.

56 - وذكرت بأنه من واجب الدول الأعضاء التقيد بميثاق الأمم المتحدة، بما يشمل مبدأي السيادة والسلامة الإقليمية للدول. وانتقلت إلى مسألة لا تتصل في حد ذاتها بإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي ولكنها تنطوي على انتهاك لهذين المبدأين الأساسيين، فقالت إنها تدين استمرار احتلال إيران لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والميثاق، على الرغم من العديد من الوثائق التاريخية التي تشهد على سيادة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث وعلى القرون التي خضعت فيها للحكم العربي. ومضت تقول إن الإمارات العربية المتحدة لها حق مشروع في السيادة على الجزر الثلاث، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من أراضي البلد. واختتمت قائلة إن حكومتها تدعو إيران إلى إعادة الجزر وحل المسألة سلميا، إما عبر المفاوضات المباشرة أو بإحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية.

57 - **السيدة أرياس أورلوسكا** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن وفدها يؤيد سيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وقالت إن الجمهورية الدومينيكية حافظت على تضامنها مع الأرجنتين شعباً وحكومةً وإنها تدرك أن التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي للنزاع هو المسار الصحيح للعمل، على النحو المنصوص عليه في العديد من قرارات الجمعية العامة، بما فيها القرار 49/31، وعلى النحو المعترف به خلال مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في بلدها في عام 2017.

58 - وأضافت أنه في ضوء المطالبات العادلة ورغبة الأرجنتين في حل النزاع، تكون الطريقة الوحيدة لإنهاء الوضع الحالي هي التوصل إلى اتفاق قائم على التفاوض بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة. واسترسلت بقولها إن وفدها يؤيد تماما مهمة المساعي الحميدة للأمين العام ويدعو إلى الاستفادة من جميع الموارد المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة المتكررة، حتى يتسنى استئناف المفاوضات والتوصل إلى تسوية سلمية ونهائية.

59 - **السيد بيرموديز ألفاريز** (أوروغواي): قال إن الحق في تقرير المصير مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان وينبغي ممارسته بطريقة ديمقراطية، مع التقيد الكامل بحقوق الإنسان، واحترام السلامة الإقليمية للدول، وفي إطار السلام.

60 - وأشار إلى أن حكومة بلده تؤيد بقوة حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وتأمل أن يُعقد الاستفتاء الذي طال انتظاره بشأن مستقبل إقليمه، وفقا للقانون الدولي واستجابة لتطلعات الشعب الصحراوي المشروعة. وأضاف أنه ينبغي استئناف المحادثات بين المغرب وجبهة البوليساريو بحسن نية وبهدف التوصل إلى حل عادل ودائم ينص على تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره وفقا للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

61 - وقال إن أوروغواي تؤيد دور الاتحاد الأفريقي ودور الأمين العام وترى أن الإسراع بتعيين مبعوث شخصي جديد أمر أساسي لتمكين الطرفين من إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل للنزاع يكون مقبولا من الطرفين. وهي تؤيد أيضا عمل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للوفاء بولايتها. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يُعتمد مشروع القرار المتعلق بمسألة الصحراء الغربية بتوافق الآراء إذ إن ذلك سيثبت تأييد المجتمع الدولي الملموس لحل سلمي وعاجل للنزاع.

62 - وواصل كلامه قائلا إن أوروغواي تؤيد تأييداً كاملاً حقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وأكد أن هذه المطالب مبررة جغرافيا وتاريخيا وقانونيا، مشيرا إلى أن عددا كبيرا من الدراسات أثبت الصلة المباشرة بين الحالة والسلامة الإقليمية للأرجنتين، التي ورثت بوضوح حقوق إسبانيا في الجزر. وعلى النقيض من الحالات الأخرى، فإن الشعوب التي تقطن تلك الأقاليم ليست خاضعة للسيطرة على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)؛ وإنما عمدت الدولة القائمة بالإدارة إلى توطينها فيها، وهو ما يجعل مبدأ تقرير المصير غير قابل للتطبيق. ويشكل الوضع الاستعماري ”الخاص والفريد“ نزاعا على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، على النحو المعترف به في قرار الجمعية العامة 2065 (د-20) والقرارات اللاحقة. وقال إن أوروغواي تقر بالموقف البناء لحكومة الأرجنتين إزاء استئناف الحوار وتهنئ الطرفين على المبادرات الأخيرة في مجالات التعاون الثقافي والعلمي، ولا سيما في مجال العمل

الإنساني، الأمر الذي أفضى إلى تحديد هوية الجنود الأرجنتينيين المجهولين المدفونين في مقبرة داروين. وأعرب عن أمله في أن تسهم الروابط المتنامية بين الطرفين في إيجاد جو من الثقة يسمح بالتفاوض على حل نهائي للنزاع.

63 - **السيد رسول** (العراق): قال إن إعلان إنهاء الاستعمار مُلهم لدعاة الحرية. وأكد أن العراق يؤيد القضاء على الاستعمار والتمييز العنصري وإعمال حقوق الإنسان بموجب الإعلان؛ وأن إنهاء الاستعمار يجب أن يظل أولوية من أولويات الأمم المتحدة لحين إيجاد حل لجميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

64 - وأوضح أن العراق، بوصفه عضوا في اللجنة الخاصة، يشعر بالقلق لأن بعض الدول القائمة بالإدارة لا تشارك في اجتماعات اللجنة الخاصة على النحو المطلوب بموجب قرارات الأمم المتحدة، بالنظر إلى أن من واجب هذه الدول أن تبقي اللجنة الخاصة على علم بالتطورات في الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها، وتسهيل القيام ببعثات زائرة. وأردف قائلا إنه رغم فرادة حالة كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإن جميع الدول القائمة بالإدارة تتحمل مسؤوليات رسمية إزاء السكان في الأقاليم الخاضعة لسيطرتها، والتي تشمل واجب حماية مواردها البشرية والطبيعية من إساءة الاستعمال، وتقديم المساعدة الإنسانية استجابة للكوارث الطبيعية. وأضاف أن الوكالات المتخصصة والمستثمرين الأجانب يقدمون مساهمات قيمة لتحسين الظروف المعيشية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على أن يعملوا بالتشاور مع السكان المحليين. وأشار إلى أنه من الضروري أن يتم توفير جميع المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى هذه الأقاليم في إطار هدف رئيسي هو تعزيز اقتصاداتها وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

65 - وقال إن العراق يشجع إيفاد بعثات زائرة بوصفها وسيلة فعالة للتحقق من الظروف المعيشية لكل شعب وعلاقته بالدولة القائمة بالإدارة. وأثنى على التعاون البناء بين أعضاء البعثة وموظفي الأمم المتحدة، بعد أن شارك في البعثة الزائرة إلى كاليدونيا الجديدة. وقال إنه علاوة على ذلك، فقد تعاونت فرنسا، الدولة القائمة بالإدارة، على نحو جدير بالثناء مع الأمم المتحدة في تنظيم استفتاء 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مما سمح للجنة الخاصة بإيفاد بعثتين زائرتين إلى كاليدونيا الجديدة والمساعدة في تنظيم اجتماعات مع الكيانات المحلية. واختتم قائلاً إن العراق لا يزال ملتزما التزاما راسخا بالعمل مع الأعضاء الآخرين في اللجنة الخاصة بغية إحراز تقدم مجدٍ نحو القضاء على الاستعمار في جميع الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

66 - **السيدة أوستن** (غيانا): قالت إنه منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945، تمكنت أكثر من 80 مستعمرة سابقة، بما في ذلك بلدها، من ممارسة حقها في تقرير المصير. غير أن عملية إنهاء الاستعمار ما زالت غير مكتملة، وينبغي بالتالي أن يستمر العمل إلى أن تتمكن شعوب الأقاليم السبعة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتي لا تزال تحت الحكم الاستعماري من ممارسة حقها في تقرير المصير، بما في ذلك الاستقلال. وحثت الدول القائمة بالإدارة على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة من أجل وضع اللمسات الأخيرة على برنامج عمل بناء لتنفيذ القرارات ذات الصلة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بما في فيها تلك المتعلقة بأقاليم محددة غير متمتعة بالحكم الذاتي. وشددت على أهمية مواصلة الحوار بين الدول القائمة بالإدارة، التي يقع على عاتقها واجب تعزيز رفاه سكان تلك الأقاليم؛ واللجنة الخاصة، التي هي الأداة الرئيسية لكفالة عملية إنهاء الاستعمار؛ والشعوب المستعمَرة في تلك الأقاليم. وقالت إنه يجب على أصحاب المصلحة الرئيسيين أن يتخذوا جميع الخطوات اللازمة للقضاء التام والسريع على الاستعمار، ويجب أن تكون شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على وعي تام بخيارات الوضع السياسي المتاحة لها.

67 - وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، أثنت على اجتماع المائدة المستديرة الذي عقده المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا، في جنيف، في 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر 2018، وأعربت عن تأييدها للبيان المعتمد. وأكدت تأييد غيانا للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن مسألة الصحراء الغربية، وحثت جميع الأطراف على احترام أحكام تلك القرارات والتمسك بها. وقالت إنه من شأن حل هذا النزاع الذي طال أمده أن يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل. وينبغي أن يكون رفاه الشعب الصحراوي من بين العوامل الدافعة الرئيسية لتحقيق تسوية سياسية عادلة ودائمة ومقبولة من الطرفين تتيح تقرير مصيره.

68 - *تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة باخر (النمسا).*

69 - **السيد ليون بينيارندا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن بلده ملتزم التزاما تاما بتنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار ويرفض أي عمل يسعى إلى إسكات صوت الشعوب في كفاحها من أجل التحرر وإيجاد عالم خالٍ من الاستعمار. وأضاف أن حريتها يجب أن

تتحقق من خلال الآليات المتعددة الأطراف، بمشاركة المجتمع الدولي، وعن طريق الحوار السياسي الأفقي بهدف صون السلم والأمن الدوليين. وقال إن وفد بلده يدعو الدول القائمة بالإدارة والاحتلال إلى بدء عملية إنهاء الاستعمار بهدف القضاء التام على الاستعمار وفقا لقرار الجمعية العامة 119/65 ومن أجل التوصل إلى حلول عادلة ونهائية وتوافقية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي السبعة عشر.

70 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤيد تطلعات شعب بورتوريكو لأن يصبح دولة حرة، ويطالب بالتنفيذ الفوري للعملية المؤدية إلى استقلاله من استعمار الولايات المتحدة، وكفالة ممارسته الكاملة والفعلية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

71 - واستطرد قائلا إن المملكة المتحدة لم تمتثل لأي من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة منذ عام 1965 بشأن مسألة جزر مالفيناس والتي زاد عددها على 40 قرارا. وأفاد بأن هذا البلد ملزم بالدخول بحُسن نية وبشكل رسمي وسريع في مفاوضات ضمن إطار القانون الدولي بغية إعادة جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها إلى السيادة الأرجنتينية.

72 - وأشار إلى أنه ينبغي لإسرائيل، وفقا لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 2334 (2016) وغيرهما من القرارات، أن تسحب قواتها المسلحة من الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن تضع نهاية للتخويف والإرهاب ولسياستها الاستعمارية التوسعية ضد الشعب الفلسطيني. وأعاد تأكيد تأييد وفده لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته الحرة المستقلة وذات السيادة ضمن حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

73 - واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده يلتزم التزاما راسخا بدعم حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين يفضي، من خلال عملية متفاوض عليها، إلى تقرير شعب الصحراء الغربية مصيره، وفقا للمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وكرر تأييد وفده لاقتراح الأمين العام مواصلة عملية التفاوض بدينامية جديدة وبروح جديدة. وأعرب عن اقتناع وفد بلده بأن المفاوضات المباشرة بين الطرفين ينبغي أن تجري بحسن نية مع ضمان رؤية واقعية وروح حقيقية للتوافق.

74 - **السيد الدويسان** (الكويت): قال إنه يجب على الشعوب أن تمارس حقها في تقرير المصير. وعلى الرغم من أن دولة فلسطين ليست على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يجب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية، والسماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير. وأضاف قائلا إنه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم وشامل إلا بالتمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإلزام إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

75 - وبما أن منح الاستقلال للبلدان المستعمرة وانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة من بين أبرز إنجازات المنظمة، فإن وفده يدعو اللجنة إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار. وعلى الدول القائمة بالإدارة أن تتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة وأن تعمل على تعزيز النهوض بالشعوب الواقعة تحت سيطرتها، والتي ينبغي تعزيز مشاركتها الفعالة في تقرير مستقبلها.

76 - وفي هذا الصدد، قال إن الكويت تجدد دعمها للأمين العام ومبعوثه الشخصي، اللذين أدت جهودهما الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي لمسألة الصحراء إلى عقد اجتماعي مائدة مستديرة في كانون الأول/ديسمبر 2018 وآذار/مارس 2019. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بمشاركة المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا في الاجتماعين، وكذلك باستعداد الأطراف المعلن للمشاركة في اجتماع ثالث.

77 - وأخيراً، قال إن الكويت تثمن تفاعل المغرب البناء مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وجهود اللجنتين الإقليميتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان التابع للحكومة في العيون والداخلة، وتؤيد مبادرة الحكم الذاتي كوسيلة لتسوية النزاع بشكل بناء. وقال إنه يجب احترام سيادة المغرب، على النحو المبين في الموقف الخليجي الموحد تجاه مسألة الصحراء الذي تجلى واضحا في قمة الرياض الخليجية - المغربية التي عقدت في عام 2016. واختتم متمنياً أن يعود الحل الذي طال انتظاره بالفائدة على بلدان المغرب العربي ومنطقة الساحل والصحراء ككل.

78 - **السيدة ويليامز** (غرينادا): قالت إن بلدها يعترف بالأهمية الفائقة لعمل اللجنة، لأنه بلد مرّ هو نفسه بعملية إنهاء الاستعمار قبل 45 سنة. وأعربت عن التزام غرينادا بالمثل والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، على أساس الفهم الواضح لحقيقة أن شعوب

الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لديها حق أساسي في تحقيق الرفاه الاقتصادي، ضمن جملة حقوق أخرى.

79 - وفي حين أن إنهاء استعمار ما يزيد على 80 إقليما يمثّل شاهدا على فعالية اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، فإن عملية إنهاء الاستعمار قد تباطأت كثيرا منذ ذلك الحين، وباتت تزداد تعقيدا. ويجب إنجاز ما لم يكتمل من عمل لإنهاء الاستعمار على نحو يتماشى مع الولايات ذات الصلة، بحيث يظل إعلان إنهاء الاستعمار وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة الموجهَ لتلك العملية.

80 - وأضافت أن معظم الأقاليم المتبقية هي جزر صغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وبالتالي، فهي عرضة بشكل خاص للكوارث الطبيعية، ولتأثير الظواهر الجوية المتزايدة الشدة نتيجة لتغير المناخ. وهذه الظواهر لم ينج منها أي من الأقاليم المتضررة بسبب حالتها السياسية أو الدستورية. وفي هذا السياق، أوضحت أن وفدها ينوه بالمساعدة المقدمة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من جانب الوكالات المتخصصة وسائر المؤسسات التابعة للأمم المتحدة.

81 - وقالت إن غرينادا ستواصل تقديم الدعم للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي للدفع نحو الأمام بالعملية السياسية التي يقودها مجلس الأمن منذ عام 2007، والتي تهدف إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين للنزاع في الصحراء الغربية. وعبّرت عن الترحيب بمشاركة المغرب، والجزائر، وموريتانيا، وجبهة البوليساريو، في اجتماعي المائدة المستديرة الأخيرين، حيث وصفتهما بأنهما تطور جدير بالترحيب. وأشادت بمبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب إلى مجلس الأمن في عام 2007 ووصفتها بأنها اقتراح قابل للتطبيق من أجل إنهاء النزاع، وأشارت إلى أن المجلس أقر هذا الاقتراح باعتباره مقترحا جادا وذا مصداقية.

82 - وأعربت عن تأييد حكومتها لقرار اللجنة الخاصة القاضي بإيفاد بعثة زائرة إلى مونتسيرات، وعبّرت عن تطلّعها إلى تقرير البعثة. وقالت إن هذه البعثات، التي توفد على أساس كل حالة على حدة، تمكّن اللجنة من الوفاء بولايتها.

83 - وختمت بالقول إنه، بعد مرور ستين عاما على اعتماد إعلان إنهاء الاستعمار، يتعين على الدول أن تمضيَ قدما، على وجه الاستعجال، توحِّدها الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق تقدم ملموس صوب إنهاء حقيقي للاستعمار.

84 - **السيد ندونغ مبا** (غينيا الاستوائية): أعرب عن ترحيب وفده بعقد اجتماعَي المائدة المستديرة بين الجزائر والمغرب وموريتانيا وجبهة البوليساريو بهدف إيجاد حل سريع للنزاع في الصحراء الغربية، بما يتوافق مع قراري مجلس الأمن 2414 (2018) و 2440 (2018). وشجع الأطراف الأربعة على عقد اجتماع ثالث من اجتماعات المائدة المستديرة باتّباع نفس الشكل، على النحو المتوخى في قرار المجلس 2468 (2019)، الذي يشدد فيه المجلس على ضرورة التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي لا رجعة فيه قائم على التزام جميع الأطراف. وقال إنه ينبغي أن تنظر الأطراف إلى المبادرة المغربية بشأن الحكم الذاتي على أنها خيار قابل للتطبيق من أجل إنهاء النزاع.

85 - وأشاد بجهود المغرب خلال السنوات الأربع الماضية لتنفيذ نموذج جديد للتنمية كي يتسنى لسكان الصحراء تحسين مستوى معيشتهم، وكذلك بالجهود المبذولة في ميدان حقوق الإنسان - ولا سيما تفاعل المغرب مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان - ودور اللجنتين الإقليميتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة، اللتين أثنى عليما مجلس الأمن مرارا وتكرارا في قرارات، كان آخرها قراره 2468 (2019). وحث المغربَ على مواصلة ذلك المسار، وعلى دعوة الأطراف الأخرى إلى الانضمام إلى تلك الجهود. وقبل كل شيء، تدعو الحاجة إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في مخيمات تندوف، وكذلك إلى تسجيل سكان تلك المخيمات وإجراء تعداد للسكان، وذلك وفقا لولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

86 - وأشاد بجهود المبعوث الشخصي السابق للأمين العام للصحراء الغربية، هورست كوهلر، وكذلك الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، على تفانيهم وعلى ما قدموه من زخم لتلك العملية. وحث الأمينَ العام على تكثيف جهوده للتوصل إلى حل تفاوضي واقعي ومُرْض وقابل للتطبيق، وعلى تعيين مبعوث شخصي جديد في أقرب وقت ممكن لمواصلة عمل السيد كوهلر. وأخيرا، حث اللجنة على اتخاذ مقررات وقرارات بشأن الصحراء الغربية بتوافق الآراء، كما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة. وخلص إلى القول إن هذه المقررات والقرارات ينبغي أن تسهم في تعميق الحوار الحالي باستخدام النقاط المرجعية التي حددتها الأمم المتحدة.

87 - **السيد أوديدا** (أوغندا): قال إن من الواضح أن أمام الأمم المتحدة الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في معالجة جدول

الأعمال الدائم لإنهاء الاستعمار. وأضاف أنه ينبغي للجنة الخاصة دراسة كل حالة من أجل وضع نهج استباقية ومركزة، وعند الإمكان، تعزيز ولايتها. وأوضح أن ذلك يتطلب تحلي جميع الأطراف المعنية بروح من الانفتاح، بما في ذلك فيما يتعلق بالنظر في نهج السياسات والسبل العملية الكفيلة بإقامة حوار حقيقي. وشرح كيف أنه ما من شيء يفوق شهادات الأشخاص في الميدان، الذين يتأثرون بشدة بعدم القدرة على ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير، ولذلك فإن وفده يرحب بحضور الجهات الملتمسة وجميع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك ممثلو الدول القائمة بالإدارة، في إطار أعمال اللجنة الخاصة.

88 - وأردف قائلا إن أفريقيا حاليا تحرز تقدما في تطوير قواعدها المتصلة بتسوية النزاعات، بصفة عامة، كما يتضح من التطورات الإيجابية في السنوات القليلة الماضية. بيد أن أوغندا لا يزال يساورها قلق بالغ إزاء استمرار الجمود والوضع غير المحسوم للحالة في الصحراء الغربية، وهي الإقليم المتبقي الوحيد غير المتمتع بالحكم الذاتي في القارة الأفريقية. وأضاف أن وفده يشجع جميع الأطراف على إبداء المرونة والعزم في حشد أكبر قدر ممكن من التأييد لمضمون المفاوضات. وأوضح أن عدم التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية يشكل إحدى العقبات التي تحول دون تنفيذ خطة التنمية في القارة، حيث إن التحول الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق دون سلام وأمن. ولذلك، فإن أوغندا تظل على التزامها بدعم قضية إنهاء الاستعمار في القارة، ولا سيما فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وأعرب عن تأييد وفده للنُّهج العامة المتمثلة في اتباع نُهج لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، التي تطرحها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما النهج الذي يتّبعه الأمين العام. واستطرد قائلا إن الوضع السياسي للصحراء الغربية ينبغي حله عن طريق استفتاء يُجرى تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي تمثل الآلية الميدانية الوحيدة للأمم المتحدة المتاحة لدعم وتسوية المسائل العالقة. وأعرب عن تأييد وفده لجهود الأمين العام ودعا إلى تعيين مبعوث شخصي جديد رفيع المستوى لإضفاء المصداقية على الجهود التي تقودها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سلمي لمسألة الصحراء الغربية.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

89 - **السيدة فايني** (المملكة المتحدة): ردا على التعليقات التي أبداها ممثلو وممثلات كل من الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا، قالت إن بلدها لا يخامره أدنى شك في سيادته على جزر فوكلاند، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بذينك الإقليمين، أو في ما يتعلق بحق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، من أجل أن يقرروا وضعهم السياسي بحرية ويواصلوا تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذلك، فإنه لا يمكن إجراء حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك.

90 - وأشارت إلى أن الاستفتاء الذي أجري عام 2013، والذي أعرب فيه 99.8 في المائة ممن صوتوا عن رغبتهم في الحفاظ على وضعهم الحالي كإقليم من أقاليم ما وراء البحار تابع للمملكة المتحدة، قد بعث برسالة واضحة مفادها أن سكان الجزر لا يريدون حوارا بشأن السيادة. وقالت إن الأرجنتين ينبغي لها احترام تلك الرغبة، موضحة أن علاقة حكومتها بجزر فوكلاند، شأنها شأن جميع أقاليم ما وراء البحار التابعة لها، هي علاقة حديثة تقوم على الشراكة وعلى القيم المشتركة وحق سكان كل إقليم في تحديد مستقبلهم.

91 - وردا على البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين، قالت إن المملكة المتحدة لا يخامرها أدنى شك في سيادتها على أرخبيل شاغوس، الذي ما زال تحت السيادة البريطانية المستمرة منذ عام 1814. ونفت نفيا قاطعا أن تكون موريشيوس قد مارست سيادة على الأرخبيل، وقالت إن حكومتها لا تعترف بادعائها ذاك. واستدركت قائلة إن المملكة المتحدة طالما تقيدت بالتزامها الدائم، بموجب تعهد قطعته أول مرة في عام 1965، بالتنازل عن سيادتها على الإقليم لفائدة موريشيوس عندما تنتفي الحاجة إليه لأغراض دفاعية.

92 - **السيد ساهرائي** (جمهورية إيران الإسلامية): ردا على الادعاءات الكاذبة التي لا أساس لها من الصحة ضد السلامة الإقليمية لبلده، والتي أدلى بها ممثلو وممثلات كل من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية بخصوص جزر أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، الواقعة في الخليج الفارسي، قال إن حكومته لا تعترف بوجود أي نزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة على تلك الجزر. فقد كانت تلك الجزر، على مر التاريخ، جزءا لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، وأي ادعاء بخلاف ذلك مرفوض رفضا قاطعا. ومع ذلك، ولإظهار أقصى قدر من الاحترام لمبدأ حسن الجوار، أعربَت إيران دوما عن استعدادها لإجراء محادثات ثنائية مع الإمارات العربية المتحدة بهدف إزالة أي سوء تفاهم قد يوجد لدى ذلك البلد بشأن جزيرة أبو موسى.

93 - **السيد ماسيو** (الأرجنتين): قال إن وفده يعيد تأكيد البيانين اللذين أدلى بهما رئيس الأرجنتين في دورة الجمعية العامة الحالية، في عام 2019، ووزير الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين أمام اللجنة الخاصة، في حزيران/يونيه 2019. وأضاف أن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها هي جزء لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين الوطني. وذكر أن المملكة المتحدة احتلت هذه الأراضي بشكل غير قانوني، ولذلك فهي محل نزاع على السيادة اعترف به عدد من المنظمات الدولية وقرارات الجمعية العامة المتعاقبة التي تدعو حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. وقد أيّدت اللجنة الخاصة ومنظمة الدول الأمريكية أيضا مرارا ذلك الموقف.

94 - واستطرد قائلا إن مبدأ تقرير المصير، الذي تستخدمه المملكة المتحدة كأساس لرفضها استئناف المفاوضات بشأن السيادة، لا ينطبق على النزاع قيد النظر، على نحو ما أكدته الجمعية العامة واللجنة الخاصة. ثم قال إن التصويت غير المشروع الذي جرى في جزر مالفيناس ما هو إلاّ عمل انفرادي آخر قامت به المملكة المتحدة دون وليس له أثر قانوني، ولا يغيّر جوهر مسألة جزر مالفيناس، كما لا يؤدي إلى تسوية النزاع بشأن السيادة، ولا يؤثر على حقوق الأرجنتين المشروعة. ووفقا للفتوى التي اعتمدتها مؤخرا محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965، فإن الأمر منوط بالجمعية العامة لرصد الوسائل التي يعبر من خلالها شعبُ إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي عن إرادته الحرة والحقيقية، بما في ذلك صياغة الأسئلة المطروحة للاستفتاء الشعبي. وبناء عليه، فإن إجراء ما يسمى الاستفتاء دون موافقة الجمعية العامة ليست له شرعية قانونية.

95 - ويمكن يلمس الدليل على ذلك في أن ما يسمى الاستفتاء لم يفعل شيئا لتغيير الاجتماعات التي عُقدت في اللجنة الخاصة منذ ذلك الحين، حيث استمرت الموافقة على القرارات المتعلقة بمسألة جزر مالفيناس بتوافق الآراء بالشكل المعتاد. ولا يتوقف حل النزاع بشأن السيادة على نتائج ما يسمى الاستفتاء الذي سئل فيه الرعايا البريطانيون عما إذا كانوا يرغبون في أن يظلوا بريطانيين. وقال إن السماح للسكان البريطانيين لتلك الجزر بالفصل في نزاع بشأن السيادة يكون بلدهم طرفا فيه هو تشويه لحق الشعوب في تقرير المصير، بالنظر لأن شعب مالفيناس ليس شعبا في إطار معنى القانون الدولي. أمّا مصالح سكان جزر مالفيناس وطريقة حياتهم فتتناولها بالقدر الكافي كذلك قرارات الجمعية العامة ودستور الأرجنتين. وختم كلمته بالقول إن الأرجنتين تؤكد مجددا حقوقها السيادية المشروعة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي هي جزء لا يتجزأ من إقليمها الوطني.

96 - **السيدة المطروشي** (الإمارات العربية المتحدة): ردت على ملاحظات ممثل إيران، فقالت إن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الخليج العربي هي جزء لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة. وأضافت أن حكومتها ترفض بحزم استمرار احتلال إيران لتلك الجزر الإماراتية واصفة إياه بأنه انتهاك للقانون الدولي. ورأت أن أي مطالبات إيرانية بالسيادة على تلك الجزر هي مطالبات باطلة. وأردفت قائلة إن وفدها يرفض محاولة إيران فرض الأمر الواقع بالقوة، ويكرر من جديد دعوته ذلك البلد إلى التجاوب مع دعواه المخلصة إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية، إمّا عن طريق مفاوضات مباشرة، أو بإحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية، تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأنهت حديثها بالإعراب عن الأسف لأن إيران اختارت وصف النزاع على جزيرة أبو موسى بأنه سوء تفاهم، في محاولة واضحة للتهرب من مسؤولياتها.

97 - **السيد الحقباني** (المملكة العربية السعودية): ردا على الملاحظات التي أدلى بها ممثل إيران، قال إن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يعطي دور هاما للمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. وأضاف قائلا إن الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق ذلك تكون سليمة ومناسبة ما دامت ممتثلة لمبادئ الميثاق ومقاصده. فالإمارات العربية المتحدة لها حق سيادي على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، على النحو الذي تؤكده قرارات جامعة الدول العربية.

98 - وعبّر عن شجب المملكة العربية السعودية لاستمرار احتلال إيران للجزر، فضلا عن عدم مشاركة ذلك البلد في مفاوضات مباشرة دعتها إليها الإمارات العربية المتحدة. وخلص إلى القول إن إيران لو كانت صادقة النية، لكانت استجابت لنداءات الإمارات العربية المتحدة إلى إجراء مفاوضات مباشرة أو لكانت لجأت إلى محكمة العدل الدولية لإظهار مصدر قوة مطالبتها بالجزر بالوسائل السلمية، على النحو المطلوب في الميثاق.

رُفعت الجلسة الساعة 17:50.